شعارات ذات طابع اقتصادي ـ اجتماعي، الاّ انها كانت تصبّ، جميعها، في مجال تحريض السكان، وتوحيدهم ضد سلطات الاحتلال واجراءاتها القمعية.

ومهما يكن من أمر، فان الوضع الاقتصادي المتدهور لسكان الاراضي المحتلة، هو مظهر من مظاهر الاحتلال، وافراز من افرازاته المختلفة. فخلال أكثر من عشرين عاماً من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لم ترسم الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة اقتصادية واضحة للمناطق المحتلة. ومنذ العام ١٩٦٧، كانت السياسات تلك عبارة عن سلسلة من الحلول الوسط، الناتجة عن الصراع السياسي داخل القوى المختلفة في اسرائيل. وخاصة بين موشي دايان، الذي اتبع سياسة التكامل الاقتصادي بين الاقتصادين، وبين بنحاس سابير، وزير المالية، آنذاك، الذي لم يتحمس لرفع الحواجز بين الاقتصادين، وعارض دخول العمال العرب اسرائيل. وكانت سياسة ربط الاقتصادين تهدف الى خلق حقائق مادية على الأرض، تؤثر في الحل السياسي، من ناحية، وتضغط على السكان، عند الحاجة، من ناحية أخرى؛ أي اتباع سياسة «العصا والجزرة»، لكي يصبح لدى السكان ما يخشون خسارته، اضافة الى توفير جزء من العبء الاقتصادي للاحتلال، بمعنى «احكام السيطرة الاسرائيلية على المناطق [المحتلة] دون ان تشكل هذه المناطق عبئاً اقتصادياً ومالياً على الخزينة الاسرائيلية»[٨].

ومنذ صعود الليكود الى السلطة العام ١٩٧٧، كُرِّست سياسة عدم التنمية للطاقة الاقتصادية في الاراضي المحتلة، وتمّ تشجيع التنمية القصوى اليهودية، لتثبيت الاستيطان، وبناء المزيد من المستعمرات. وحوّلت المناطق المحتلة الى ثروة اقتصادية، عبر فرض الضرائب الباهظة على السكان، واستغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة. فالضرائب التي دفعها سكان الاراضي المحتلة، والبالغة ١٤٠ مليون دولار تقريباً (٨٥ مليون دولار ضرائب مباشرة، و٥٥ مليون دولار ضرائب أخرى، كضريبة القيمة المضافة)، غيرت شكل الاستهلاك العام المحلي بأسره، ومعظم الاستثمارات العامة، القليلة بطبيعة الحال. وبلغ مجموع ما دفعه سكان الاراضي المحتلة الى الحكم العسكري على شكل «ضريبة احتلال» ما قيمته الاجمالية ٨٠٠ مليون دولار، أي أكثر من ضعفين ونصف، مقارنة بالاستثمارات العامة في مناطقهم خلال الفترة تلك[٩]. ويجرى استغلال العمال العرب الذين يتوجهون يومياً للعمل في اسرائيل، بشكل مضاعف (نحو مئة ألف عامل عربي). فبينما يبلغ أجر العامل العربي في اسرائيل نحو ٤٠٠ شيكل، يبلغ معدل الأجر للعامل الاسرائيلي أربعة اضعاف. وفي الوقت الذي يدفع الأعزب الاسرائيلي شيكلين ضريبة على راتب قدره ٥٤٠ شيكلاً، يدفع نظيره الفلسطيني ٣١,٣ شيكلاً. ويبلغ الحد الأقصى لنسبة الضريبة في الأراضي المحتلة ٥٥ بالمئة، في حين انخفضت في اسرائيل، قبل العام ١٩٨٧، الى ٤٨ بالمئة للأفراد، و٤٥ بالمئة للشركات[١٠].

ويأتي الاستغلال الآخر نتيجة تحويل الأموال، التي تجبى من العمال الفلسطينيين كضرائب، الى وزارة المالية، بينما تحوّل الأموال، في حالة العمالة الاسرائيلية، الى مؤسسة التأمين الوطني في اسرائيل (وهي تخصص لحماية العامل واسرته من اخطار العمل المختلفة. او لاستثمارها في النشاطات الاقتصادية الأخرى). وفي المقابل، لا يحصل العامل العربي، في المناطق المحتلة، على تأمينات عمّالية، ولا على الامتيازات الأخرى، مثل منحة الولادة، وتعويضات الشيخوخة والبطالة، على الرغم من حسم نسبة من الاجور لتغطية هذه الاعانات.

صحيح ان مستوى المعيشة للافراد قد تحسّن في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقارنة مع الوضع